غير الشرط عليه نحو انا والله ان تاتني اتك فلجعل الشرط والجزاء خبر المبتدا او
جعل مجموع المبتدا والخبر سادا مسد جواب القسم قوله وتقدير القسم كاللفظ
اى وتقدير القسم قبل الشرط اول الكلام كلفظ القسم قبل الشرط فى كون الجواب
للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضى لقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله
تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون ولو لا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب
جزما يخرجون ودخول للفاعل انكم لمشركون قوله واما للتفصيل اى اما وضعت
لتفصيل السبحوا ما زيد فعالم واما بكر فى هل لكنهم لم يلزموا انكى اذا ما كقوله
تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعده اما اخرى للموصول
معلوما من الاول ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء فى جوابه والقصد بان الا
ستانى تم للثانى والتزم حذف فعلها اى والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما الان
المقصود وهو اللام الواقع دون الفعل والحذف جعل للجزء الذى هما فى خبر جوابها
بين اما وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو اللام الواقع بعد اكرامنه
ان يلى الفاء اما لكراهتهم ان تلى آلة الجزاء الا شرط الا ترى ان معنى فوك
اما زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق فزيد جزء جوابها والجوادس قوله
منطلقا ان اللام الواقع بعد ما جزء ما فى خبر جوابها سواء كان مرفوعا كالمنطلق
وسواء كان بعد فالخبر اما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان اللام بعد اما
ليس جزء ما فى خبر الفاء لامتناع عمل ما فى جزء فالجزاء ما قبله بل سوء محمول لفعل
محذوف مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء مما يمنع التقديم او لم يكن وسواء كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فى الثانى وهو
ضعف

ضعف والايجاز النصب فى الاول بتقدير كوفى الرفع فى الثانى بتقدير وحصل
او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان اللام الواقع بعد ما جاز التقديم
على جوابها اى ان لم يكن بعد الفاء ما يمنع التقديم فى الاول يعنى انه جزء ما فى
خبر جوابها فنحو اما مبتدا نحو اما زيد منطلق واما معمول لما فى جوابها نحو اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا لمنطلق متقدما على الفاء وان لم يكن جاز
التقديم على جوابها نحو اما يوم الجمعة ان كان ما بعد الفاء مما يمنع التقديم فى الثانى
يعنى انه ليس جزء ما فى خبر جوابها بل معمول الفعل محذوف نحو اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبل لاقتضائها صدر الكلام والحق ان الثانى كلم
واحد فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فالجزاء
فيما قبلها فان جاز كما هو المقصود معتدا على فالجزاء الفرض فليجوز ايضا ان لذلك
الفرض وفيه بحث لوجود المانعين فى احدى الصورتين وجود مانع فى الصورة الاخرى
وجوابه انهما لا يمنعان عمل ما بعدهما فيما قبلهما بالفرض والايجاز اما زيد افانه منطلق
بتقدير تلك كرو ما جاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يحصل
او يذكر لكنه لا يجوز لا خلاف قوله حرف الردع كلا او بمعنى حقا اى حرف الردع
كلا لانه وضع للردع وسببها على الحق واما اذا امتنع محال او تقول على انسان مثلا
اذا قيل فلان يشك فقلت كلا اى ارتدع عن هذا او تنبيه على الخطاية وقد جاء كلا بمعنى حقا والحرف
كلا ان انسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه بنى لموافقة لفظ كلا
التى للردع قوله بالنانيث الساكنة يعنى الماضى الى آخره اى انما يلحق بالتانيث الساكنة
الفعل الماضى ليدل على التانيث الفاعل اى ليعلم اسند الى فاعل مؤنث نحو قامت

عند البعض لكونها للتحقيق
الجملة كان وقيل ان محلها